د/ منصوري رقية

أستاذة محاضرة قسم "ب"

دكتوراه في علوم التسيير

جامعة محمد خيضر بسكرة

Rokia_mansouri@yahoo.fr

عنوان المداخلة: تفعيل المقاولاتية في القطاع السياحي بالجزائر: التحديات و الفرص.

الملخص:

تعد المقاولاتية السياحية من أهم الأنسجة الاقتصادية التي يعول عليها في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، بنظر لما قد يساهم به هذا النسيج في تحسين واجهة الجزائر السياحية و عروضها السياحية و تغطية الطلب السياحي...، لذلك فقد سعينا من خلال هذا البحث إلى الإجابة على الإشكالية التالية ما هو واقع النشاط المقاولاتي في القطاع السياحي الجزائري؟ و ماهي التحديات و الفرص التي تواجه هذا النشاط ؟ متبنينا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، حيث استند البحث على دراسة حالة الجزائر . يتكون هذا البحث من ثلاث محاور تضمنت التغطية النظرية و التطبيقية للإشكالية، تناولت الإطار النظري للمقاولاتية، النشاط المقاولاتي في قطاع السياحة الجزائري،و أخيرا تحديات و فرص النشاط المقاولاتي في قطاع السياحة الجزائري. و قد انتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات و المقترحات التي تؤكد على ضرورة الاهتمام ودعم النشاط المقاولاتي حتى يكون أحد البدائل لتطوير القطاع السياحي و تحسين تنافسيته.

الكلمات المفتاحية :المقاولاتية ، السياحة، القطاع السياحي.

Résumé :

L' entrepreneuriat touristique du tissu économique le plus important que fiable dans le développement du secteur du tourisme en Algérie, considérant ce qu'elle peut contribuer à elle ce tissu pour améliorer l'interface Algérie tourisme et leur offres touristiques et la couverture de la demande touristique ..., donc nous avons cherché grâce à ce recherche de réponse la problématique suivante quelle est la réalité de l'activité entrepreneuriale dans le secteur du tourisme algérien? Et quels sont les défis et les opportunités de cette activité? En utilisant la méthode d'analyse descriptive. Où la recherche a été basée sur le cas de l'étude Algérie, cette recherche se compose de trois axes inclus la couverture théorique et pratique de la problématique, abordés le cadre théorique de l' entrepreneuriat , l'activité entrepreneuriale dans le secteur du tourisme algérien**,** et enfin les défis et les opportunités de l'activité entrepreneurial dans le secteur du tourisme algérien **.** la recherche terminée par un ensemble de conclusions et de recommandations, qui met l'accent sur la nécessité d'une attention et de soutien l'activité entrepreneuriale pour être l'une des alternatives pour le développement du secteur du tourisme et d'améliorer sa compétitivité.

Mots clés: entrepreneuriat , le tourisme, le secteur du tourisme.

مقدمة:

أفرزت التحولات الاقتصادية الدولية ظهور توجهات جديدة ، و من ذلك بروز دور و أهمية المقاولات في التنمية الاقتصادية للدول باعتباره نسيجا اقتصاديا مميزا له القدرة على التأقلم و سرعة التغيير و التقليل من الانعكاسات السلبية للشكل التقليدي للمؤسسات، أما إذا تكلمنا عن الجزائر فإننا لا نستطيع تحقيق تلك التنمية الاقتصادية إلا بتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات كقطاع السياحة الذي قد يشكل دخل جيد للدولة إذا تم تطويره و تنميته بشكل جيد، و تطوير هذا القطاع يحتاج بشكل أساسي إلى نشاط مقاولاتي فعال يضمن توفير أسباب الجذب السياحي و تقديم عروض سياحية تتطابق و المعايير الدولية بما يحسن تنافسية القطاع. ويعتمد ذلك بشكل أساسي على العوامل و السياسات المتصلة بقطاع السياحة التي تؤثر في محصلتها على التنافسية للدول في هذا القطاع، من أهم هذه العوامل بيئة الأعمال و البنية التحتية و المتمثلة بشكل أساسي في مدى توفر و جودة و سائل النقل، الاتصال، التكنولوجيا و الإيواء. لذلك لابد أن تشكل المقاولات السياحية جزء مهما منها. لذلك جاءت هذا البحث للإجابة على السؤال التالي: **ما هو واقع النشاط المقاولاتي في القطاع السياحي الجزائري؟و ماهي التحديات و الفرص التي تواجه هذا النشاط ؟**

و الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور أساسية هي:

- الإطار النظري للمقاولاتية.
- النشاط المقاولاتي في قطاع السياحة الجزائري.
- تحديات و فرص النشاط المقاولاتي في قطاع السياحة الجزائري.

المحور الأول: الإطار النظري للمقاولاتية

أولا: المقاولاتية

المقاولاتية هي "ديناميكية انشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة الأفراد عبر إنشاء مؤسسة جديدة تهدف إلى خلق قيمة".[1]

وقد إعتبر JM Toulouse نهاية 1980 أن المقاول: "هو منجز المشاريع، فهو شخص يرى فرصة معينة ويتخيل طريقة للاستجابة لهذه الحاجة قبل أن يقوم بذلك أشخاص آخرون. الشخص الذي هو في حالة إشكالية يطور مشروعا، ونظرته تحول المشكلة إلى فرصة عمل." [2] ومن هنا نلاحظ إمكانية الاكتشاف والإنشاء الخاصة بالمقاول.

و يمكن تعريف المقاولاتية انطلاقا من:

1. تعريف إنطلاقا من مفهوم الفرصة Opportunité: تحين الفرص **هو** الميزة الأساسية للتعريف بالمقاولاتية والتي تختلف عن المسير والإداريين الذين يحاولون الحصول على أحسن استغلال للموارد المتاحة لديهم.

في 1990 ظهر تعريف المقاولاتية بأنها سيرورة تحويل الفرص إلى انطلاق أعمال، "فالمقاولاتية كمجال بحث، يتمثل في البحث عن فهم كيف يتم اكتشاف الفرص لإنتاج مواد وخدمات لا توجد حاليا ويتم تحقيقها واستغلالها؟ ومن طرف من؟ وما هي آثار ذلك؟". [3] فالشيء المهم هنا، هو الالتقاء بين الفرص والمقاولين الذين يكتشفونها ويستغلونها. فالفرص لا تصل "كمفتاح في اليد" في سوق إنشاء المؤسسة، ومن جهة أخرى فالأشخاص لا يحصلون بشكل متساوي على المعلومات الضرورية لاقتنائها، وإن تحصلوا عليها فلا يستغلونها بنفس الطريقة. و هذه النقطة

الأخيرة تستمر فيما بعد في العلاقات بين المقاول والأطراف المتعاملة معه خاصة المستثمرين، بحيث عادة ما يكون للمقاول معلومات أكثر منهم وبالتالي يمتنعون عن مساعدته تخوفا منه، و هنا تظهر، مرة أخرى، قدرات المقاول في إقناع هؤلاء الأطراف.

2. تعريف المقاولاتية كظاهرة تنظيمية: في إطار هذا النوع من التعاريف توضع قضية إنشاء المؤسسة في لب الظاهرة المقاولاتية، ففي المقاربة السلوكية التي ترتكز على تصرفات المقاول قبل شخصيته، فإن "المقاول هو الشخص الذي بعد اكتشافه فرصة عمل، ينشئ منظمة لاستغلالها". فبالنسبة لـ william Gartner فإنه قد اهتم لما يحصل أثناء الفترة التي خلالها تكون هذه المؤسسة المستقبلية ليس لها إطارا قانونيا بعد و هي متواجدة في المحيط، فبالتالي هناك فرق بين المؤسسة المتواجدة ومؤسسة ناشئة ومؤسسة جديدة لا توجد فعلا.

فالمقاولاتية هي "ظاهرة معقدة وشكلا خاصا للتنظيم مدفوعا من طرف مقاول الذي يتصرف ليحاول تحقيق في داخل الهيئة المتواجدة بها النظرة التي يراها عن هذه المنظمة، فهو يحاول جاهدا أن يعدها موافقة للتمثيل الذي يراه".[4]

تسمح المقاولاتية بالاندماج الاقتصادي من خلال الإرادة في حجز مكانة في فرع معين بفضل مشروع حقيقي مبني على التلاؤم بين المنتوج والسوق ووضع عقلاني للموارد الموجهة لتحقيق المشروع، إضافة إلى اندماج اجتماعي سواء كان إراديا أم لا، والتي يكون هدفها تطبيق معرفة لحسابها الخاص والحصول على دخل مقبول للعيش والحصول على مكانة اجتماعية.

تعتبر المقاولاتية ميدانيا في أوج التوسع وهي لا تتعلق بمنشئي المؤسسات ومشاريعهم فقط وإنما مساهماتهم على مستوى البحث وكيفية إيجاد الحلول للمشاكل واقتراح طرق بسيطة وفعالة للحل. [5]

إن المقاولاتية لها ثلاثة أبعاد وهي:[6]

– المقاولاتية هي أولا "تطبيق" يمكن استخدامها في عدة مجالات :اجتماعية، سياسية واقتصادية.

– المقاولاتية كذلك تعتبر "كمادة تعليمية" وهذا نتيجة المساهمة النفعية التي تقدمها اليوم، والمتمثلة وبطريقة تعليمية أكثر عقلاني «l'esprit entreprise» في الدفع إلى روح خلق المؤسسة.

– المقاولاتية على العموم "مجال للبحث" مستغل من طرف العديد من الباحثين.

و تجدر الإشارة إلى أنه هناك فرق بين المقاولة و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، عموما يمكن حصر هذا الفرق في ثلاث نقاط أساسية هي:

– النمو: إن المقاولات تملك إمكانية النمو قوية أكثر من الأعمال الصغيرة، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو.

– الإبداع: قد يكون إبداع مثلا: منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، ...إلخ، حيث يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع، أما المؤسسات الصغيرة، فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة، وهذا لا يعني أنها لا تقوم بشيئا جديدا ولكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية.

– **الأهداف الإستراتيجية:** إن المشروع المقاولاتي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، فهو يملك أهداف إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية.

بالإضافة إلى ما سبق:

– تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع .

– ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق.

– أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها – مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.

– تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية –المبادرة– مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء. هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

ثانيا:العوامل المحفزة على المقاولاتية

يمكن ذكر أربع عوامل محفزة على المقاولاتية هي:

1. **العوامل النفسية:** يرى A. Shapro أن دافع الرغبة في الحرية والاستقلالية يمثل الدافع القوي والرئيسي لدى منشئ المقاولات، فالمقاول يبحث دائماً أن يكون سيد نفسه ومتحرراً من القيود والعلاقات التنظيمية التي يسير عليها تنظيم العمل. [7] و يقترح الباحث (J.A. Honday) مجموعة من السمات الشخصية التي يتمتع بها المقاولون وهي "الثقة بالنفس، تحمل المخاطر، التحدي، الإبداع، روح المبادرة، التكيف، الاتصال"[8]، فحسب هذا الباحث تعد هذه السمات كافية لإنشاء المقاولة الخاصة بهم.

2. **العوامل السوسيوثقافية:** ونقصد بها الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، حيث تلعب هذه الأوساط (العائلة، المدرسة، الجامعة، المهنة، المحيط) دوراً جوهرياً في تنمية حس المقاولة ، فنشأة الأبناء في وسط عائلي مرتبط بعالم الأعمال والمؤسسة يسمح لهم بالانصهار فيه ، مما ينمي الرغبة لديهم ويجعلهم مهيئين لإنشاء المقاولة الخاصة بهم.

3. **الدوافع الاقتصادية:**ونقصد بها المختلفة الموارد و الإمكانات المتاحة والتي من دونها لا يمكن أن تتحقق المقاولة على أرض الواقع. فإنشاء المقاولة يعني التحكم في هاته الموارد ، غير أنه غالبا ما تكون موارد المقاول محدودة مقارنة بالمتطلبات اللازمة.

4. **الدوافع الذاتية:** وهي التغير المفاجئ الذي يحدث في حياة الفرد نتيجة لأسباب سلبية كالتسريح عن العمل، البطالة، حادث مهني، مشكل عائلي كالطلاق، أو وفاة قريب على سبيل المثال، أو نتيجة لأسباب ايجابية، مثل التعرف على شريك مستقبلي مهم، أو الحصول على إعانات مالية معتبرة، فهؤلاء الأفراد لم يكونوا مقاولين سابقين ولم يبحثوا عن المقاولة كممارسة ولم يستعدوا لها، وإنما الأوضاع والظروف القهرية، أجبرتهم على هذا الفعل. [9]

المحور الثاني: النشاط المقاولاتي في قطاع السياحة الجزائري

أولا: المقاولاتية السياحية في الجزائر

1. تعداد المقاولات في القطاع السياحي في الجزائر

بشكل عام هناك تركيز عال جدا من المؤسسات في شريحة 9-0 عامل (مؤسسة مصغرة) .في الواقع، من 934250كيانات اقتصادية، هناك ما يقرب من 914106في شريحة القوى العاملة 9-0 عامل، أو 97.8٪ من جميع الكيانات الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك سوى 932 كيان اقتصادي يوظف 250 أو أكثر.[10]

و توزيع الكيانات الاقتصادية حسب القطاعات الأنشطة الرئيسية وحسب القوى العاملة ليست استثناء لهذه القاعدة، بمعنى أن ما يقرب من جميع الكيانات، أيا كان نشاطها، هي في الشريحة الأولى للقوى العاملة(مؤسسة مصغرة) باستثناء قطاع البناء حيث أن 67.9٪ من الكيانات في القطاع هي في الشريحة الأولى[11].

2. حوافز النشاط المقاولاتي السياحي في الجزائر:

أ- الحصول على المزايا المتعلقة بالأراضي: و ذلك في سياق التسهيلات التي منحت في مجال العقار لاسيما على مستوى مناطق التوسع السياحي لتمكين المستثمرين من إنجاز مشاريعهم دون عراقيل ، إذ خففت كيفية الوصول إلى الامتياز بموجب قانون المالية التكميلي 2011 من خلال طريقة اليد باليد (le mode de gré à gré) .

حيث يتم تعيين رسوم إيجار سنوية ثابتة للخدمات الخاصة بالمجالات ، الأقاليم ، والموافق20/1 من القيمة السوقية للأرض الممنوحة. [12]

ب- المزايا الممنوحة من طرف البنوك:[13]

-إن تدخل البنوك يمكن أن يتجاوز 60٪ للمشاريع خاصة للتوسع .

-يتم تكييف مدة السداد وفترة التأجيل للمشاريع خاصة للتوسع.

مدة معالجة الملفات لا يمكن أن تتجاوز:

- 40 يوما للحصول على ائتمانات الاستثمار.
- 30 يوما للحصول على قروض التشغيل.

اعتبارا من تاريخ إيداع ملف القرض يمكن :

-ادماج FGAR في الجزء المضمون من تمويل المعدات.

-إمكانية بناء الصناديق الخاصة بالاستثمار للحصول على التمويل المصرفي بالتعاون مع شركة الجزائر استثمار EL DJAZAIR ISTITHMAR

ج- مخطط نوعية السياحة في الجزائرPQTA :

أعمال تحديث المؤسسات السياحية و الفندقية التي تتحقق على مستوى الولايات الشمالية و الجنوبية الملتزمة بخطة الجودة السياحة PQTA تحصل على التوالي على مكافأة قدرها 3 %وسعر الفائدة 4.5 %ينطبق على القروض المصرفية (قانون المالية التكميلي2009).

وبالمثل، فإن اقتناء المعدات والتجهيزات، غير المنتجة محليا وفقا لمعايير الفنادق وضمن نطاق عمليات تحديث وتطوير المنشآت الفندقية، تستفيد من تخفيض معدل الرسوم الجمركية لفترة مؤقتة ثابتة حتى 31ديسمبر 2014 (قانون المالية التكميلي2009).

ثانيا: أجهزة دعم و مرافقة المقاولات في القطاع السياحي في الجزائر

تحاول الجزائر بذل مجهودات كبيرة لدعم المقاولات في مختلف قطاعات النشاط إلا أن قطاع السياحة يبقى لا يتمتع بالأهمية المطلوبة على غرار قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية، غير أنه هناك دعم واضح للقطاعات المتصلة بقطاع السياحة كنقل ، البناء الأشغال العمومية ، البنية التحتية بما يدعم هذا القطاع . و يظهر ذلك في:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) :

الجدول رقم (01): توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2011			2012			السداسي الأول 2013		
	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)	مناصب الشغل	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)	مناصب الشغل	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)	مناصب الشغل
النقل	4383	105210	18900	3864	65534	14368	2 266	52 709	8 884
البناء و الأشغال العمومية	1367	111861	26499	1460	123558	26965	927	88 303	20 440
الصناعة	1004	580470	35211	1135	328762	31482	814	395 528	29 604
الخدمات	891	127991	10310	955	34252	8325	580	118 748	9 168
الصحة	72	5628	1208	80	20356	2615	43	8 207	875
السياحة	55	430328	14291	136	94182	6072	53	76 098	5 346
الفلاحة	31	16688	33691	84	6447	1108	85	12 577	1 281
اتصالات	-	-	-	1	142454	480	-	-	-
المجموع	7803	1378177	140110	7715	815545	91415	4 768	752 169	75 598

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°20,p34.
Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, p31.
Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°23,p31.

و بذلك فإن حصة قطاع السياحة تبقى منخفضة في إطار إنشاء المشاريع، لكن الملاحظ أن العديد من المشاريع المصرح بها تنتمي إلى القطاعات تتصل بقطاع السياحة، مثل النقل و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات، حيث:

– خلال سنة2011 تمركزت أغلبية المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قطاع النقل بنسبة أكثر من 56% من إجمالي المشاريع في حين يمثل قطاع السياحة 0.7% من المشاريع .

– خلال سنة2012 تمركزت أغلبية المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قطاع النقل بنسبة أكثر من 50% من إجمالي المشاريع في حين يمثل قطاع السياحة 1.76% من المشاريع بنسبة نمو فاقت 140 مقارنة بسنة 2011%.

2. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR):

جدول رقم (02) : الملفات المعالجة من طرف(FGAR) حسب قطاع النشاط من 2004إلى جوان 2013.

	عدد المشاريع	قيمة الضمان(دج)	عدد مناصب الشغل
النقل	91	1 108 888 110	1 021
البناء و الأشغال العمومية	232	4 801 191 625	9 751
الصناعة	525	15 191 758 409	26 178
الخدمات	164	3 374 348 802	3 837
الصحة	43	1 660 965 161	1 750
السياحة	7	221 713 070	273
الفلاحة	273	58 844 600	254
اتصالات	2	46 722 830	13

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°23,p36.

الملاحظ أن عدد الملفات المعالجة من طرف **FGAR** في قطاع السياحة منخفضة مقارنة بأغلب القطاعات الأخرى، لكن الملاحظ أيضا أن أغلب الملفات المعالجة تنتمي إلى القطاعات تتصل بقطاع السياحة، مثل النقل و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات.

3. صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI-PME)

الجدول رقم(03): الوضعية العامة للملفات الضمان (CGCI-PME) حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2010		2011		2012		السداسي الأول 2013	
	عدد المشاريع	المبالغ (دج)	عدد المشاريع	المبالغ (دج)	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)
البناء و الأشغال العمومية	182	7 670 139 789	283	7 499 782 617	195	3056	194	4877
النقل	165	3 532 579 311	244	2 584 265 691	164	907	143	1633
الصناعة	136	12 080 809 580	243	12 898 320 993	203	5997	212	11421
الصحة	16	1 263 359 164	31	1 168 735 520	31	604	31	1037
الخدمات	25	905 973 987	34	407 034 545	30	278	41	802
المجموع	524	25 452 861 830	836	24 558 139 366	623	10842	621	19770

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°18,p31.
Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°20,p42.
Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, p38.
Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°23,p38.

نلاحظ أن أغلب المشاريع المضمونة (أكثر من 90%) تنتمي إلى قطاعات البناء و الأشغال العمومية ، النقل و الصناعة مقارنة بقطاعي الصحة و الخدمات الذي ينتمي له قطاع السياحة في حين يحتل قطاع الصناعة المرتبة أولى ماليا

متبوع بقطاع البناء و الأشغال العمومية.و بذلك يكون نصيب قطاع السياحة في هذا الجهاز أيضا منخفض مقارنة بالقطاعات الأخرى.

4. الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب(ANSEJ)

الجدول رقم(04) : توزيع المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2011				2012		السداسي الأول 2013	
	عدد المشاريع الممولة (مرحلة الإنشاء)	مناصب الشغل المتعلقة بها	عدد المشاريع الممولة (مرحلة التوسع)	مناصب الشغل	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المتعلقة بها	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المتعلقة بها
الخدمات	54 828	142 682	649	2 315	73 221	179 758	80 096	193 601
نقل المسافرين	13 910	33 883	1 028	2 525	17 066	40 207	17 606	41 214
الصناعة التقليدية	25 323	82 139	239	943	40 207	96 638	33 312	102 884
البناء و الأشغال العمومية	12 707	43 626	215	1 821	17 401	57 759	19 469	63 466

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°20,p44.
Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, p40.
Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°23,p39.

استطاعت الوكالة الوطنية لتشغيل إنشاء ما يفوق 54 ألف مؤسسة في قطاع الخدمات لسنة 2011 وحدها وهو يفوق تقريبا ضعف عدد المؤسسات في الصناعات التقليدية. ثم تلاها على التوالي، قطاع نقل المسافرين، البناء و الأشغال العمومية ،وهذا ما نلاحظه أيضا في سنة 2012 و حتى في السداسي الأول 2013 . إذ أنه من الواضح أن هناك التوجه العام للمقاولات هو نحو المشاريع التي تتطلب تكوينا مهنيا بسيطا و إجراءات إنشاء أو استغلال بسيطة مثل رخص السياقة أو رخص استغلال. غير أنها لم تحقق تلك الحصة بالنسبة للتوسعة المشاريع.

5. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM)

الجدول رقم (05): توزيع المشاريع الممولة من طرف ANGEM حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2011		2012		السداسي الأول 2013	
	عدد القروض الممنوحة	المبالغ (دج)	عدد القروض الممنوحة	المبالغ (دج)	عدد القروض الممنوحة	المبالغ (دج)
زراعة	54119	1767177160,60	76 291	2 983 852 354,77	82 917	3 424 866 651,93
الصناعة المصغر جدا	97836	3233200688,50	157 184	6 032 825 712,26	182 010	7 249 044 041,17
البناء و الشغال العمومية	20573	807661305,82	36 658	1 732 835 935,77	42 612	2 156 426 372,08
الخدمات	65703	2522904494,71	95 256	4 646 022 252,04	106 591	5 791 777 256,28
الصناعة التقليدية	66440	2006562531,64	86 158	2 922 405 084,03	90 615	3 169 688 969,99

التجارة	-	-	61	13 044 852,51	217	44 963 242,85
المجموع	304671	10337506181,28	451 608	18 330 986 191,38	504 962	21 836 766 534,30

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°20,p47.
Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, p40.
Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°23,p41.

ركزت الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة على قطاع الصناعات المصغرة في منح القروض. في حين أنها اهتمت بمنح القروض لقطاع الخدمات و الصناعات التقليدية بدرجة أقل . و قد يعود ذلك لطبيعة قطاع الخدمات الذي يتميز بمخاطرة كبيرة و ارتباطه بالعديد من الظروف التي قد تسبب مشاكل للمؤسسات في هذا القطاع مما يجعل الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة تحجم عن هذا النوع من النشاط.

6. صندوق الوطني للتأمين عن الشغل (CNAC)

الجدول رقم(06): توزيع المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2011		2012		السداسي الأول 2013	
	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل
الخدمات	2973	6652	13 962	30 525	16 260	34 947
نقل المسافرين	3145	5205	9 717	15 055	10 668	16 349
الصناعة التقليدية	403	1258	2 511	6 822	3 113	8 289
البناء و الشغال العمومية	590	2135	3 647	12 677	4 202	14 230

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°20,p48.
Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°22, p41.
Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°23,p42

إذن الملاحظ مما سبق أن كل أجهزة دعم و مرافقة المشاريع بالجزائر لا تولي الأهمية المطلوبة للمؤسسات التي تنشط في قطاع السياحة و يعود ذلك أساسا:

- طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه نشاط السياحة ألا و هو الخدمات الذي يتميز بحساسيته الشديدة للظروف المحيطة مما يخلق مخاطرة كبيرة في إنشاء المؤسسات فيه و استمراريتها .
- طبيعة نشاط المؤسسات السياحية الموسمي في الجزائر يجعل تلك الهيئات و الأجهزة تحجم عن دعم هذه المؤسسات.
- ضعف تنافسية القطاع السياحي
- ميل المقاولين الجزائريين عموما إلى المشاريع التي لا تتطلب مجهودا تسويقيا كبيرا و ابتعادهم عن المشاريع الخدمية.

المحور الثالث: تحديات و فرص النشاط المقاولاتي في قطاع السياحة الجزائري

أولا: تحديات النشاط المقاولاتي في قطاع السياحة

من أهم تلك التحديات نجد:

1. مدة الإنشاء: تشكل مدة إنشاء المقاولة هاجسا كبير بالنسبة للمقاولات بصفة عامة و المقاولات السياحية بصفة خاصة ويرجع ذلك أساسا إلى طبيعة القطاع الذي تنشط فيه المقاولات السياحية الذي يتميز بالتقلب و سرعة التغير و حساسيته للظروف المحيطة ، فضلا عن أن المقاولاتية عموما تقوم على فكرة البحث عن الفرص و استغلالها إذ يعتبر الوقت عامل مهم في ذلك .

نجد 40% تقريبا من مدراء المؤسسات يعتبرون أن آجال إنشاء المؤسسات طويلة. حيث تظهر ردود قطاعات النشاط نسب متطابقة تقريبا (بين 40% و 43%) باستثناء قطاع النقل حيث تبلغ نسبة المؤسسات التي تعتبر آجال الإنشاء طويلة 30.2%. أما حسب حجم المؤسسة نجد 34% فقط من المؤسسات التي يتجاوز موظفيها 250 موظف (المؤسسات الكبيرة) تعتبر آجال الإنشاء طويلة. أما البقية (المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة) فإن نسبة المؤسسات التي صرحت أن آجال الإنشاء طويلة ما بين 40.0% و 41.0%.[14]

2. الملف الإداري: تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة باعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة خاصة في النشاط المقاولاتي الذي يتميز بالديناميكية، غير أن أغلب الإدارات الجزائرية لا تزال ترزح تحت الروتين الرسمي و البيروقراطية، فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها .كما أن الذهنيات لم تتهيأ لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات.

إذ أعتبر 43.9% من مدراء المؤسسات أن الملف الإداري يجعل إنشاء المؤسسة معقدا ، في مقابل 39.3% منهم صرحوا بالعكس. أما حسب الحجم، باستثناء الشركات الكبيرة التي منها 35.5% تعتبر أن الملف الإداري معقد أما بالنسبة للبقية، تجاوزت نسبة 40.0%. وبذلك، 43.9% من المؤسسات المصغرة، 40.8% من المؤسسات الصغيرة و 40.5% من المؤسسات المتوسطة الحجم تعتبر الملف الإداري المرتبط بإنشاء المؤسسة معقد.[15]

3. الإمكانيات المالية: تواجه المقاولات صعوبات في مجال التمويل ويمثل ذلك إشكالا حقيقيا، ويبقى أحد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المقاولة، فمن بين الأسباب التي أوجدت إشكالية تمويل المقاولات إحجام البنوك عن تمويلها لضعف الملاءة المالية لأصحابها و ضعف قدرتهم على تقديم الضمانات الكافية مقابل ذلك التمويل، حتى وان سجلت المنظومة المصرفية في الجزائر بعض التطور فإن سلوك البنوك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة. لذلك يعتبر الجانب المالي عامل مهم في قرار الاستثمار لأكثر من نصف المؤسسات.

في الواقع59.0% من المؤسسات تعتبر مدى توافر الموارد المالية كعامل رئيسي في القرار الأولي للاستثمار في مقابل الربع تقريبا من المؤسسات الذي يرى عكس ذلك. تعتبر المؤسسات المصغرة توفر المزيد من الإمكانيات المالية كعنصر مهم في قراراها الأول للاستثمار. في الواقع إن نسبة إجابة هذه الأخيرة بنعم على هذا السؤال هي 58.8% مقابل 54.4%للمؤسسات الصغيرة، 54% للمؤسسات المتوسطة و 50%بالنسبة للمؤسسات الكبيرة. باختصار

أكثر من نصف المؤسسات 58.7% بغض النظر عن حجمها تعتبر توافر الموارد المالية ذو أهمية، هذه الأهمية تنخفض بالنسبة إلى حجم المؤسسة. [16]ويمكن تلخيص أهم التحديات المالية للمقاولة في:[17]

أ- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار.

ب- الفضاءات الوسيطة كالبورصة سواء كانت مالية أم تجارية تمثل فضاء إعلامياً و تنشيطياً و تشاورياً هاماً، أما في الجزائر فنلاحظ غياب هذا الدور بسبب عدم فعاليتها، و بالتالي غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل.

ج- عدم تأقلم التشريع مع التطور والتحول الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق، ويتمثل ذلك خاصة في التعامل الصارم لموظفي البنوك في معالجة طلبات القروض.

د- الشروط الصعبة للاستفادة من قروض بنكية لتغطية احتياجات التسيير أو الاستثمار بالإضافة إلى استغراق إجراءات تحويل الأموال لوقت طويل.

هـ- استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض، كأهمية التدفقات المالية المستقبلية والمكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة. ....

و-عدم القدرة على التخلص كلية من بوادر البيروقراطية ونظم الرشوة والتمييز بالبنوك، مما يدفع في الكثير من الأحيان على تمويل مشاريع مشكوك في ربحيتها على حساب مشاريع ناجحة.

ز- -افتقار مسيري المؤسسات للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية، وكذلك في مجال تسيير الأعمال والهندسة المالية، مما يؤدي إلى عدم دقة البيانات المالية والمحاسبية أو عدم توفرها أصلا.

ح- طلبات القروض المقدمة لا تعبر في كثير من الأحيان عن الاحتياجات الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي لا تتلاءم لا من حيث الحجم ولا آجال التسديد مع احتياجاتها.

4. البنية التحتية:46.3% من مدراء المؤسسات تعتبر نوعية البنية التحتية عاملا هاما في قرار الاستثمار الأولي. ما يقرب من46.3 %من مؤسسات المصغرة تعتبر نوعية البنية التحتية عاملا مهما.وترتفع هذه النسبة إلى46.8 % بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، 48.0 %للمؤسسات المتوسطة و 44.2% بالنسبة للمؤسسات الكبيرة[18].

و تعتبر البنية التحية عامل مهم جدا لنجاح المقاولات السياحية بسبب طبيعة القطاع السياحي المرتبطة بالعديد من القطاعات الأخرى وبالإمكانيات المادية و التجهيزات وشبكات الموصلات و التكنولوجيا التي تملكها الدولة.

5. الطاقة: نصف مدري المؤسسات يعتقدون أن توفر الطاقة (الكهرباء، الغاز، ...الخ) هو عنصر هام في اتخاذ قرار الاستثمار .في المقابل نحو 31.5% يعتقدون أن توفر الطاقة ليس مهما لاستثماراتهم. على رأس القطاعات التي تعتبر الطاقة مهمة نجد الصناعة بـ 55.2%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 51.8% و 51.2% للتجارة .في أسفل السلم نجد قطاع النقل بـ 22.2% فقط. تبلغ نسبة المؤسسات التي تنظر في توافر الطاقة بوصفه عاملا هاما في استثمارها الأول على النحو التالي50.0% من المؤسسات الصغرة،49.9 %من المؤسسات الصغيرة، 50.5% من المؤسسات المتوسطة و 43.2% من المؤسسات الكبيرة.[19]

6. النقل: هو عامل أقل أهمية بالنسبة للمؤسسات في قائمة العوامل الهامة للاستثمار الأولي للمؤسسة، .في الواقع يرى 39.1% من المؤسسات أن هذا العامل المهم. هذا ينطبق بشكل خاص للمؤسسات الكبيرة و المصغرة بـ 39.7% و 39.0% على التوالي التي تنظر لهذا العامل بأهمية. بالنسبة للفئات المتبقية من المؤسسات التي تقدر هذا العامل المهم، لدينا 42.7% من المؤسسات الصغيرة و 45.4% من المؤسسات المتوسطة[20]. هذا بشكل عام أما على مستوى قطاع السياحة فإن التطور الحاصل في وسائل النقل المختلفة يساهم في ترقية السياحة، وبالنسبة للجزائر، ورغم المجهودات المبذولة والتي مازالت تبذل في تحسين شبكة المواصلات إلا أن تبقى غير كافية. ويمكن تصنيف وسائل النقل المستعملة في السياحة إلى أربعة أنواع هي :

أ– النقل البري : و يبلغ طول شبكة الطرقات حوالي 109452كلم .

ب– النقل البحري: يتواجد على طول الساحل الجزائري 13 ميناء متعدد الاختصاصات، بالإضافة الى عدد كبير من الموانئ الصغيرة المخصصة للصيد والترفيه السياحي.

ج– النقل الجوي: و يتكون الأسطول الجوي من 63 طائرة معظمها من نوع بوينغ و ايرباص، وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 3.6 مليون مسافر و نحو 30 ألف طن من البضائع، كما يوجد55 مطار منها 12 مطار دولي و الباقي داخلي (جهوي أو خاص) أهمها مطار هواري بومدين و مطار وهران

د–السكك الحديدية: يبلغ طول شبكة السكك الحديدية بالجزائر ب 4200 كلم، مزودة بـ 200 محطة وهي تتركز بشمال البلاد وهي تتكون من 1435 كلم سكة عادية، و 1055 سكة ضيقة و 305 كلم سكة مزدوجة و 299 كلم سكة كهربائية.

7. ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري: تتم المقارنة بين الأسواق بناءا على الأسعار المقدمة للسواح ، حيث يسمح تحليل أهم الأسواق المنافسة من حيث الأسعار بتحديد الأسواق الواعدة للسياحة الجزائرية.ففي محيط جنوب المتوسط هناك ثلاث وجهات يمكن أن تكون منافسا مباشرا بحكم:

أ– الموقع الجغرافي القريب.

ب– القدرات السياحية المتشابهة.

ج– وجود عرض تسعيري وقدرات من نفس المستوى.

هذه الوجهات هي : تونس، المغرب، ليبيا كمنافسين مباشرين.و ذلك رغم ما تعرفه تونس و ليبيا من أزمات سياسية و أمنية جعلتها تتراجع في ترتيب مؤشر التنافسية لقطاع الأسفار و السياحة ، مع تحسن الوضعية التنافسية للمغرب حيث احتلت المرتبة 71 عالميا في سنة2013 مقارنة بالمرتبة 78 سنة 2011 والمرتبة 9 بين دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في سنة 2013. في حين احتلت الجزائر حسب نفس التقرير المرتبة 13 بين دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا.

و حسب تقرير السياحة و السفر العالمي لسنة 2013 تحتل الجزائر المرتبة 132 علميا بعد أن كانت تحتل المرتبة 113 سنة 2011.و الجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر في السنوات الأخيرة حسب ذات التقرير.

الجدول رقم (07): ترتيب الجزائر حسب مؤشر تنافسية قطاع الأسفار و السياحة.

السنة	2007	2008	2009	2011	2013
الترتيب العام	93	102	115	113	132
التنقيط العام	3.7	3.5	3.8	3.4	3.07

Source :World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness Reports (2007, 2008, 2009, 2011,2013).

و أرجع ذات التقرير احتلال الجزائر لهذه المرتبة المتدنية و تراجعها في الترتيب في كل تقييم ، سواء مقارنة بالدول العربية أو على المستوى العالمي إلى المخاوف المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، إلى جانب ضعف الترويج للمنتوج السياحي المحلي وذلك ما تزخر به البلاد من ثروات طبيعية و تراثها الثقافي و التاريخي الغني الذي لا تزال تحتفظ به عدد لا بأس به من الولايات حسب نفس التقرير.

وقد اعتمد تقرير تنافسية قطاع السياحة و الأسفار لسنة2013 في تحليله لتنافسية قطاع السياحة و الأسفار في الدول المشاركة، و البالغ عددها (140) دولة على 14 مؤشرا، بحيث قسمت تلك المؤشرات إلى ثلاث مجموعات رئيسية تقيس العوامل و السياسات المتصلة بقطاع السفر والسياحة التي تؤثر في محصلتها على التنافسية للدول في هذا القطاع، و يعرض الجدول التالي ترتيب الجزائر و التنقيط الذي حصلت عليه من خلال جميع المؤشرات الجزئية المكونة للمؤشر الكلي لتنافسية القطاع لسنة 2013 حسب ذات التقرير.

الجدول رقم (08):ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشر تنافسية قطاع الأسفار و السياحة حسب تقرير 2013.

المؤشر	الترتيب العام من 140	التنقيط العام من 07
مؤشر التنافسية لقطاع الأسفار و السياحة	**132**	**3.1**
أولا: مؤشر الإطار التنظيمي و التشريعي	134	3.3
1. السياسات والأنظمة المنظمة للقطاع	133	3.3
2. بيئة قطاع السياحة والسفر	136	3.4
3. الأمن والأمان	132	3.3
4. الصحة، و النظافة العامة	90	4.1
5. الأولويات المتبعة في القطاع	140	2.3
ثانيا: مؤشر بيئة الأعمال و البنية التحتية	**126**	**2.7**
6. النقل الجوي	115	2.2
7. النقل البري	126	2.6
8. البيئة السياحية	131	1.4
9. بيئة تكنولوجيا المعلومات في القطاع	115	2.0
10. تنافسية الأسعار في قطاع السياحة	28	5.0
ثالثا: مؤشر الموارد البشرية، الطبيعية و الثقافية	**123**	**3.2**

11. الموارد البشرية	103	4.4
12. فهم السياحة الوطنية	137	3.7
13. الموارد الطبيعية	121	2.7
14. الموارد الثقافية	74	2.2

Source :World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2013.

حيث تُبين تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي أن الجزائر لا تزال متأخرة في أغلب المجالات الداعمة للقطاع السياحي، مما يجعلها وجهة غير سياحية .فبخصوص مؤشر الإطار التنظيمي و التشريعي الذي ينظم القطاع في الجزائر فإن مركزها 134بعد أن كان 112 سنة 2011 يوحي أنها تعاني ضعف كبير في السياسات السياحية المعمول بها، و التي تلبي لا المأمول منها، مما يستوجب عليها إعادة النظر في تلك السياسات و الأطر التشريعية بغية تحسين الأداء التنافسي.

و رغم التحسن مستوى الأسعار التنافسية في الوجهة الجزائرية مقارنة بسنة2011 إلا أن التقرير لم يخفي ضعف بيئة الأعمال و البنية التحتية الجزائرية و التي تعتبر عصب القطاع و العملية السياحية، و ما مركزها 126 إلا خير دليل على ذلك. و لم تشفع المرتبة المتقدمة للموارد الثقافية الجزائرية ذات الطابع العالمي للجزائر أن تنجو من المراتب المتأخرة ضمن مؤشر الموارد البشرية، الطبيعية، و الثقافية حيث قبعت في المركز 116 .

ثانيا: فرص النشاط المقاولاتي في قطاع السياحة

1. الاجرءات التي اتخذتها الدولة لتشجيع إنشاء المقاولات:رغم كثرة التهديدات و الصعوبات التي تواجه المقاولات في قطاع السياحة، فإنه أمام هذه المؤسسات محفزات تساعدها على النجاح في محيطها المحلي، هذه الفرص و المحفزات تتمثل في برامج التأهيل التي اتخذتها الدولة على عاتقها و التي تهدف إلى تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي والمالي . حيث اتخذت الدولة إجراءات عديدة من أجل التخفيف من العوائق التي تواجه إنشاء المقاولات و تطويرها ، أهمها التشريعية أو القانونية وكذا إنشاء العديد من الهيئات دعم و مرافقة هذه المقاولات مثل: ANSEJ،ANDI و ANGEM ...، إضافة إلى صناديق مالية لضمان قروض ، وتطبيق برامج تأهيل لها في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبتمويل منه، حيث تميز عام 2011 برفع قدرات هيئات الدعم و المرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مستفيدا من الإجراءات الجديدة المتخذة من طرف الحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء في 22 فيفري 2011 ، و الذي يهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات و ديناميكية الاستثمار. تسمح هذه الإجراءات بتجديد الثقة لحاملي المشاريع و تعزيز النشاطات بفضل التسهيلات المقدمة[21].

و اتخذت إجراءات أخرى في 2012 من بينها النص 55 من القرار الرئاسي رقم12-23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 المعدل و المتمم للقرار الرئاسي رقم10 -236 المؤرخ في 7أكتوبر 2010 المتعلق بقانون السوق العمومية (الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 26جانفي 2012) ، التي تبين بأن بعض احتياجات الخدمات المتعاقدة يمكن لها أن تلبى من طرف المؤسسات المصغرة. يجب تخصيص جملة من الخدمات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بمنحها نسبة % 20 على الأكثر من الصفقات العمومية[22].

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات المستخلصة من الثلاثية لشهر ماي 2011 ، التي نصت على تقديم مساعدات لكل المؤسسات الجزائرية التي تعاني صعوبات مالية ، حيث يمكن أن تستفيد هذه الأخيرة من إعادة جدولة الديون الجبائية و الضريبية لمدة 36 شهر على الأكثر.

كما يشكل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PNMA) مؤثر استراتيجي يسمح للدولة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جهودها الرامية إلى تحويل والوصول إلى مستوى المعايير الدولية، سواء التكنولوجية و الإدارية. من الناحية العملية، فقد استفادت 1000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من برنامج التأهيل بميزانية قدرها 14.5 مليار دينار، وهو ما يمثل متوسط مليون دينار 14.5 لكل مؤسسة[23].

2. اتفاق وزارة السياحة والصناعات التقليدية مع البنوك والمؤسسات المالية:وقعت عدة اتفاقيات بين وزارة السياحة و المؤسسات المالية،و تسمح هذه الاتفاقيات بإيجاد إطار منظم لتمويل مشاريع استثمارية في المجال السياحي و الاستفادة قطاع السياحة من مزايا تفضيلية و دعم و مرافقة المشاريع الاستثمارية، في سياق تشجيع تطوير القدرات السياحية للمؤسسات السياحية، و قد تم عقد اتفاقيات مع:[24]

-القرض الشعبي الجزائرCPA

-بنك التنمية المحلية BDL

-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياطCNEP

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية، BADR

-صندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

-شركة الجزائر استثمارSPA EL DJAZAIR ISTITHMAR

3. سعي الدولة إلى تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وهو مخطط تقف الدولة إلى جانبه، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى المتوسط (2015)، والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبرر الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والدعم الإيكولوجي في أطر التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

ويعتبر النهج الجديد كأول خطوة للرقي بقطاع السياحة وذلك بإقامة عدة عقود مع عدة شركات وطنية وأجنبية لإنشاء قرى ومدن ومراكز سياحية تكون وجهة للسياح. و يهدف إلى تحقيق خمسة أهداف : [25]

أ- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي:

-ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.

-تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية.

-إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة امتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.

– المساهمة في تحسين التوازنات الكلية الميزان التجاري للمدفوعات، توازنات الميزانية.

ب– الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات):

– النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص (الجزائريين وأيضا الأجانب) والعموميين.

– الانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركة شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2025.

ج– التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية (اقتران الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة).

د– تثمين التراث التاريخي الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة(المستدامة)عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.

هـ– التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية، ضمن أفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية بما في ذلك مجموعة المواد والطاقات المتاحة والتي تستجيب لحاجات المستهلكين الدوليين.

بالإضافة إلى هذه الأهداف الخمسة السابقة هناك أهداف أخرى مادية ونقدية. و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(09): خطة أعمال SDAT بالأرقام

السنة	2007	2015	المضروب فيه
عدد السواح	1,7 مليون	2,5 مليون	1,47×
عدد الأسرة	84,869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم	1,8× 159869
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1,7 بالمئة	3 بالمئة مقدرة	1,3×
إيرادات (مليون دولار)	2,5	1500إلى 2000	7 × إلى 9
مناصب الشغل	200,000	40,000(مباشر و غير مباشر)	2 ×
التكوين المقاعد البيداغوجية	51200	91600	142800

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**، كتاب2، الجزائر، جانفي 2008، ص، 18.

نلاحظ من خلال الجدول أن التطور عدد السواح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1.47 أيما يعادل ضعف ماهو محقق في سنة 2007 ، و نفس الشيء بالنسبة لعدد الأسرة فقد تم تحديد مستوى النمو المستهدف بـ 1.8 ،أي ضعف ماهو متاح في سنة2007 لتصبح الطاقة الاجمالية 159868 سرير.أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل نمو قدر ب 1.3 مرة في نهاية 2015 ،كما تم وضع الخطة أن تطور حجم اليد العاملة المؤهلة في الفترة ليصل عدد المقاعد البيداغوجية المتاحة إلى 142 800 مقعدا بيداغوجيا.

4. المساحة الشاسعة للجزائر وطبيعتها المتنوعة : تمتد أرض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة تزيد عن 1900 كلم من الشمال إلى الجنوب و1800 من الشرق إلى الغرب. تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم^2 وهي من أكبر

بلدان المغرب العربي مساحة. تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى هي أدرار، إليزي، وادي ميزاب تمنراست وتندوف يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري، وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد : القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس، بني صاف،..الخ بإضافة إلى المناطق الجبلية المتمثلة في سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى محطة تيكجدة. فضلا عن الثروات الأخرى التي لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا و الفتورة شتاءا تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح عندما تثير فيهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكنونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.و بذلك تعدد أنواع السياحة (الشواطئ، الجبال، الهضاب، الصحراء...). [26]

5. امتلاك الجزائر على مقومات سياحية تاريخية، ثقافية و دينية: تتمتع الجزائر بقدرات وإمكانيات ثقافية و تاريخية في انتظار الاستغلال، يمكنها أن تصبح قطبا سياحيا عالميا على غرار الأقطاب السياحية المتوسطية. تزخر الجزائر بموارد سياحية متنوعة ومن أهمها نجد المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو مثل:تيمقاد،تيبازة، جميلة،الطاسيلي ، قلعة بني حماد، قصر ميزاب، القصبة. إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالت الجزائر على مر العصور تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا ودينيا يتواجد في أغلب مناطق الجزائر ويمكن ذكر أهم المراحل من خلال ما يلي: [27]

أ- **الحضارة الرومانية:** عمرت قرابة الخمس قرون، وتوجد آثارها في العديد من المدن أهمها: تيمقاد، جميلة، تيبازة، شرشال، قالمة وتبسة.

ب- **الحضارة الإسلامية:** من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية التي لا تزال شامخة في العديد من المواقع الأثرية نجد قلعة بني حماد بالمسيلة والمنصورة بتلمسان والجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة هذا دون أن ننسى الزوايا والتي من أهمها نجد الزاوية التيجانية، الرحمانية ، والتي تعتبر منتوج سياحي رائع.

ج- **المرحلة الاستعمارية:** شيد الاستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين، بالإضافة لهذا فإن المواقع الحربية والمعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية.

6. الجنوب الجزائري الذي ينتظر الاستغلال: إن مناطق الجنوب الجزائري تمتلك إمكانيات سياحية هائلة جدا من خلال شساعة ترابها مما جعل منها مقصدا سياحيا، فيختلط في الموروث الحضاري للصحراء الجزائرية البعد الإفريقي و امازيغي و عربي الإسلامي و يظهر ذلك جليا في المعتقدات و الفنون الشعبية و العمران الذي يميز المنطقة، و بذلك يتسع المجال لعرض منتوج سياحي متعدد و ثري (سياحة بيئية ، ثقافية،ترفيهية، علاجية...) لم يتم استغلاله بعد مما يخلق فرص لنجاح للمقاولين فيه.

7. توفر السوق السياحي على الطلب الضروري و عرض غير كافي:في سنة 2012 بلغ عدد السياح الداخلين من الحدود 2634056 سائح بزيادة قدرها 10% تقريبا، حيث بلغ عدد الجزائريين الذين يعيشون في الخارج 1652101

سائح، بزيادة قدرها 10.64% مقارنة بسنة 2011، و بلغ عدد السياح الأجانب 981955 سائح، بزيادة قدرها 8.91% مقارنة بسنة 2011. و الجدول التالي يوضح تطور عدد السياح .

الجدول رقم (10) : تدفق السياح خلال الفترة 2005-2012

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الأجانب	441206	478358	511188	556697	655810	654987	901642	981955
عدد الجزائريين المقيمين بالخارج	1001884	1159224	1231896	1215052	1255696	1415509	1493245	1652101
المجموع	1443090	1637582	1743084	1771749	1911506	2070496	2394887	2634056

المصدر:الموقع الرسمي وزارة السياحة و الصناعات التقليدية: www.mta.gov.dz

و نلاحظ من خلال الجدول أن عدد السياح من الصنفين في تزايد مضطرد من سنة لأخرى.

و يقابل هذا الطلب عروض سياحية غير كافية حيث ورثت الجزائر بعد الاستقلال، طاقات إيواء تقدر بـ 5922 سرير ،يتركز الإيواء في المناطق الحضرية و الشواطئ و قد تضاعف عدد الفنادق و المؤسسات الفندقية في الفترة الممتدة من 1990إلى 2006 ، غير أن 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.[28]

و نجد أن تطور طاقات الإيواء خلال الفترة 2010/1999 حسب التصنيف موضحة في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف من 1999 إلى 2010

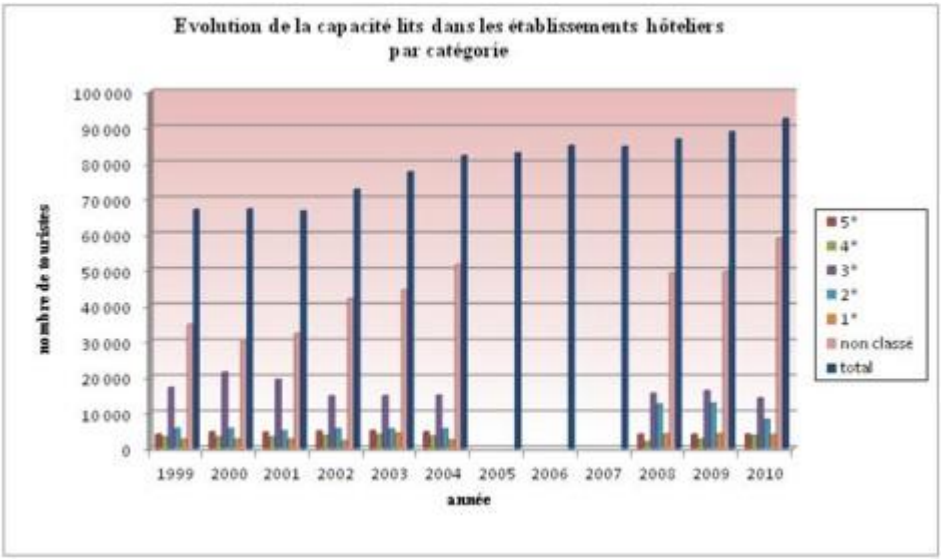

Source : Site officiel du Ministère *du* Tourisme et de l'Artisanat, Direction Plan Qualité, www.mta.gov.dz

من خلال الشكل نلاحظ أن توزيع طاقات الإيواء حسب الدرجات تتمركز في الدرجة الغير مصنفة، مما يعني أن الفنادق غير المصنفة استحوذت على النسبة الأكبر 51.86% من إجمالي طاقات الإيواء في سنة 1999، ليصل إلى نسبة 65.5% سنة 2010، يذكر أن انطلاقا من سنة 2005 فإن الوزارة الوصية و مالكي المؤسسات الفندقية باشروا في عملية إعادة تهيئة و من ثمة إعادة تصنيف للكثير من الفنادق، و تبقى طاقات الإيواء المنجزة لا تلبي احتياجات الطلب المحلي و الدولي.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث نخلص إلى أن إنجاح النشاط المقاولاتي في القطاع السياحي الجزائري سيمكن للدولة الجزائرية بالنهوض بالقطاع السياحي وترقيته، فالدولة الجزائرية مطالبة بالقيام بمجموعة من الإجراءات لتشجيع وتطوير المقاولاتية السياحية في الجزائر و ذلك بـ:

- تشجيع روح المقاولاتية و المبادرة حيث تعتبر روح المبادرة عنصرا حاسما وأساسيا للأداء الاقتصادي، ويفترض تشجيع روح المبادرة وجود إرادة اقتصادية وسياسية ترتكز على إنشاء ثقافة المقاولات بواسطة النظم التربوية والتدريبية و توفير محيط مناسب للأعمال .
- تشجيع البنوك على تخصيص نسبة من تمويلاتها للمقاولات . إذ يمكن للبنك المركزي في الجزائر أن يجعل البنوك تخصص نسبة معينة من تمويلاتها لهذا النوع من المؤسسات، خاصة في ظل توفر صناديق ضمان القروض والتي تحمي تلك البنوك من مخاطر عدم السداد.
- تدريب الموارد البشرية وتعزيز قدراتها في مجال تسيير المؤسسات السياحية بشكل مستمر وتعزيز القدرات في المجالات المتصلة بالنشاط المقاولاتي السياحي(الكفاءات الفنية، التسييرية، والتسويقية، وكذا في مجال السياحي...).
- تحسين منتجات و خدمات المقاولات السياحية إذ ينبغي أن تحرص المقاولة، وبشكل مستمر، على تحسين منتوجاتها و خدماتها، وكذا البحث عن منتوجات و خدمات جديدة للاستجابة. إذ تتوقف تنافسية على مدى سرعة المقاولة في تقديم منتوجات و خدمات جديدة في السوق.
- العمل على إحداث العلاقات دائمة و بناء قنوات الاتصال و التشاور الدائمة مع القطاعات ذات الصلة المباشرة و غير المباشرة بالنشاط المقاولاتي السياحي.
- إزالة كافة العراقيل و المشاكل التي يمكن أن تصادفها المقاولة السياحية، إضافة إلى مرافقتها و دعمها، بغية الحفاظ عليها و تشجيع مقاولين جدد في المستقبل.
- دعم البني التحتية واستكمال البنية التشريعية وتنفيذ القوانين المنظمة للسياحة. مع ضرورة التنويع في الاستثمارات السياحية وعدم التركيز على الفنادق والمؤسسات الإيوائية وإهمال الاستثمار في باقي المجالات المكملة كنوادي الترفيه والتسلية، النقل السياحي...

---

[1] Rachid ZAMMAR, **Initiation à l'entrepreneuriat**, Université Mohammed V- Agdal, Maroc , 2009, p 3.

[2] Idem, p 3.

[3] يحياوي مفيدة، مداخلة بعنوان **إنشاء المؤسسة و المقاولاتية: هل هي قضية ثقافة؟**، الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية، جامعة بسكرة، الجزائر، 6/7/8 افريل 2010، ص 2.

[4] نفس المرجع، ص 2.

[5] نفس المرجع، ص 2.

[6] Thierry Verstraete et Estèle Jouison-Laffitte, **business model pour entreprendre, le modèle GRP :théorie et pratique**, De Boeck Supérieur, Paris, mars 2009, p p14-15.

[7] T. Gaudin, **qu'est ce qu'un entrepreneur?**, CPE, France, 1963, p 61.

[8] Idem, p 63.

[9] Idem, p70.

[10] Office National des Statistiques,**Premier recensement économique 2011,resultat définitifs de la première phase**, série économie N' 69 collection statistique N' 172 / 2012, p15.
[11] Idem, p16.
[12] Ministère Du Tourisme Et De L'artisanat, **Investir Dans Le Tourisme Guide Pratique**, Juin2012, p 06.
[13] Idem, p 08.
[14] Office National des Statistiques, op.cit, pp25-26.
[15] Idem, p26.
[16] Idem, p26.
[17] سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول**، الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر ، جامعة المسيلة- الجزائر، يومي 28 و 29 أكتوبر2014 ، ص ص12-13.
[18] Office National des Statistiques, op.cit, pp 26-27.
[19] Idem, p27
[20] Idem, p27
[21] Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N°20, p6
[22] Idem, p8.
[23] Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N°22, p26.
[24] Ministère du tourisme et de l'artisanat , op .cit, p 08.
[25] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س 2025": تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر**، المجلد1 ، ص ص 22، 23.
[26] عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ، مداخلة بعنوان **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر دراسة أداء و فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إقتصاديات السياحية و دورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، الجزائر: 10/9 مارس 2010، ص 9.
[27] نفس المرجع، ص 10.
[28] وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة ، مرجع سابق، ص 72.